

رفع الدعم في ميزان التدايعات والحلول

البروفسور نيكول بلوز بايكر، كاتبة وباحثة في الشؤون الاقتصادية
البروفسور مارون خاطر، باحث في الشؤون المالية والاقتصادية

يتقدم رفع الدعم بخطى ثابتة نحو إقرار قسري يفرضه نفاذ احتياط المصرف المركزي بعد صراع طويل مع الاستنزاف والتبذير المتعمدين. في الأثناء، وفي ذروة التخبُّط والإرتجال والإرتباك التي تحكُّم الحاكمين، تراهم يتجاهلون، عمداً أو جهلاً، وجود علاقة وثيقة تربط **#رفع الدعم** الحتمي بالكابيتال كونترول من جهة وبحصّة **#لبنان** من حقوق السحب الخاصة SDRs من جهة أخرى. قد يشكّل حُسن استعمال هذه المفاهيم محدّدات معادلة إقتصادية إنقذائية أشبه بمقاصّة تخفّف تدايعات رفع الدعم. من ناحية ثانية، تساهم هذه المعادلة في إطلاق عملية نهوض الإقتصاد من بوابة القطاعات المنتجة. تكتسب هذه الرافعة الثلاثية الأعمدة أهمية أكبر في وقت تتلهّى الدولة بابتداع العلاجات الموضعية الموقّنة وسط غياب كامل للخطط الإصلاحية الشاملة.

أصبح رفع الدعم واقعاً مريراً على رغم محاولات المصرف المركزي شراء المزيد من الوقت غامزاً من قناة التشريع حيناً ومنخفياً وراء ضبابية الأرقام أحياناً. يبقى الثابت أنّ استعمال الإحتياط الإلزامي، وإن شرّعه المُشرّع، يبقى مخالفاً للدستور الذي يكفل حماية المُلكية الخاصة. يُشكّل رفع الدعم عن المحروقات مرتكزاً لدراسة تأثير رفع الدعم الشامل على المؤشرات الإقتصادية للبنان الغارق بأزماته. في ظل تقافم الأوضاع على جميع الصعد، يتوقّع أن يؤدي رفع الدعم عن المحروقات إلى ما يشبه الصدمة النفطية Oil Shock التي يَنجُج منها ارتفاع في أسعار جميع السلع. من جهة أخرى، من المتوقع أن تتسبب الإدارة الإرتجالية والسيئة للزامة بزيادة كبيرة ومنتزمنة في نسبة التضخم وفي معدّل البطالة Stagflation. في الوقت نفسه، يشهد الإقتصاد اللبناني نمواً سالباً خطيراً وEconomic Depression. محاسبياً، تترتّب على رفع الدعم عن المحروقات زيادة في كلفة الإنتاج لدى القطاعات التي تدخل المحروقات في تكاليفها الإنتاجية مباشرة أو بشكل غير مباشر. يَنجُج من ذلك ارتفاع إضافي في الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج. يستمرّ الوضع كذلك إلى أن يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة. في هذه المرحلة، تتسبب زيادة الأسعار بالمطالبة بزيادة الأجور التي تتسبب بدورها بزيادة البطالة وبتزايد جديدة على الأسعار الى ما شاء الله وهذا ما يُعرّف بـ The Price Wage Spiral.

نشير في هذا الإطار إلى أن الخطر الذي قد يواجهه لبنان في هذه المرحلة يكمن في توقع الزيادة الكبيرة على الأسعار الذي يفرضه واقع الحال أو ما يُعرف بالتوقّع العقلاني Rational Anticipation. سيتسبب هذا التوقّع بتسريع الانهيار إن لم تتحرّك الدولة الغائبة للقيام بخطوات جذية تحوّل التوقّع العقلاني إلى توقّع إيجابي يعكس الثقة المتجدّدة بمعطيات السوق. قد يساهم رفع الدعم بانتعاش محدود لميزان المدفوعات وإبعاد شبح الانهيار مؤقتاً. إلا أنه سيترافق مع زيادة إضافية لمعدّلات التضخم وارتفاع متواصل في أسعار السلع الأساسية. الى ذلك، سيؤدي رفع الدعم الى ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية نتيجة لزيادة الطلب عليه من قبل شركات استيراد النفط. من البديهي أن يؤدي أي رفع للدعم في ظلّ غياب خريطة طريق تحفّز النمو الإقتصادي الى دخول لبنان في دوامة من التضخم والركود المترامئين. لا يُمكن أن يقتصر الحلّ على علاج ميزان المدفوعات لما لتوجّه كهذا من تأثير سلبي على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وعلى معدّلات النمو. عملياً، لن يُكتب النجاح لأي حلّ يرتكز على تقليص الاستيراد وتخفيض الناتج المحلي وإفقار الشعب من أجل التماس تحسّن ما في ميزان المدفوعات.

إنّ أي خطة للنهوض بالاقتصاد اللبناني لا بُدّ من أن تتركز على استنهاض القطاعات المنتجة وتعزيز التصدير وتسهيله بهدف إدخال العملة الصعبة. عندها فقط يتمثل ميزان المدفوعات إلى الشفاء ويتحسن عجز الميزان التجاري البنوي. من المهمّ أن يتحقّق ذلك في إطار مشروعٍ إصلاحيّ مستدام يرتكز على سياسات هيكلية ذات أبعاد استراتيجية. أما السبيل إلى هذا الحلّ فينبطق من استعمال جزء من حصّة لبنان من حقوق السحوبات الخاصة لدى صندوق النقد SDRs، والتي من الممكن أن يكون قد تقرر تبديدها بفعل المحاصصة، لإقرار وتطبيق قانون كابيتال كونترول ذكي Smart Capital Control. قانون لا يشبه ذلك الذي أقرته لجنة المال والموازنة ورفضه صندوق النقد. قانون لا يُعيب عليه تأخير اقراره إذ يهدف، لا إلى حظر حرية حركة الأموال، بل إلى جذب الاستثمارات وتسهيل تمويل الصناعة والزراعة والسياحة التصديرية عبر برامج متكاملة تضمن تنفيذ السياسات الهيكلية المشار إليها آنفاً. قانون تُدرّس استثناءاته بعيداً من الشعبية فيسهّل استيراد المواد الأولية للقطاعات المنتجة من صناعة وزراعة ولقطاعي السياحة والخدمات وهما قطاعان بميزة تفضيلية لطالما ارتكز عليها الاقتصاد اللبناني تاريخياً. قانون يمنع هروب الأموال المتأتمية من المضاربة. قانون يضبط العقود ويضمن حرية حركة المداخل للاستثمارات الخارجية مما يعزز الثقة بالبيئة الاستثمارية. قانون يحفّز المستثمرين اللبنانيين في الخارج على إعادة أموالهم الى لبنان. بالتوازي، يحتاج النهوض بالاقتصاد إلى ورشة تشريعية مالية تُعيد هيكلة القطاع المصرفي، تُقرّ قوانين عصرية، تُمكن الإجراءات، تُفعل الرقابة وتُخفّض كلفة الإنتاج والتصدير في إطار ما يُعرف بـ Supply Side Economics. لن يصنّع توزيع حقوق السحب SDRs لدعم الاستهلاك حلاً بل تأجيلاً للمشكلة حتى نفاذ الأموال. لقد أصبح مُعظم الشعب اللبناني بحاجة الى البطاقة التمويلية التي لن تُغطّي قيمتها الزيادة في الاسعار الناتجة من التضخم المتسارع الوتيرة. لماذا لا تكون مواكبة رفع الدعم عبر إيجاد

"فُسحة أمل" اقتصادية بدلاً من شراء الوقت مجدداً؟ في هذا السياق يُصيحُ ضيقُ الوقت ذريعة جاهزة متعدّدة الاستعمال. فالوقت لا يضيق أمام المحاصصة والحسابات حين يجوع الشعب، بل حينما يحين وقت العمل عند من اعتادوا شراء الوقت بالضمائر.

نسأل أخيراً، هل يدخُل رفع الدّعم حيز التنفيذ توازياً مع انطلاق الحكومة الجديدة في رحلة الانقاز الشاقّة، أم يؤجّل فتتمتدُّ اليد الى الاحتياط الإلزامي في الوقت الضائع؟

ليس ما نشهده من محاولات مشبوهة للتعويض عن رفع الدعم إلا جولة في معركة تغيير وجه لبنان وهويته!

لن نقبل بالإذلال طريقاً للإمتثال!